



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



اللاجوء والهجرة غير الشرعية الى اليمن الواقع والتحديات

د.سارة محمود العراسي

أستاذ القانون الدولي العام المساعد ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة صنعاء

2014

ISSN: [2226-5759](#)

ISSN Online: [2959-3050](#)

DOI: [10.58963/qausrj.v13i13.191](#)

Website: [gau.edu.ye](#)

اللاجوء والهجرة غير الشرعية الى اليمن الواقع والتحديات

د. سارة محمود العراسي

أستاذ القانون الدولي العام المساعد في كلية الشريعة والقانون

جامعة صنعاء

ملخص:

تعد اليمن الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م والبرتوكول الملحق بها لعام 1967م وقد اضطلعت اليمن بمسؤوليتها تجاه اللاجئين على نحو إنساني جاء على الرغم من التحديات والازمات التي مرت بها اليمن ولا زالت تمر بها اليمن، وعلى ضوء ذلك قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى تعريف اللجوء على ضوء اتفاقية 1951م وبرتوكول 1967م وتم التمييز بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي وكذا تحديد الجهة التي تحدد من هو اللاجئ.

كما تم تطرقنا في هذا المبحث إلى الأسباب الحقيقية وراء تدفق الاعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن والتي كان أبرزها الصراع وعدم الاستقرار في دول المصدر وأيضاً الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية وكذلك طول السواحل اليمنية وانتهاج اليمن سياسة الباب المفتوح بالإضافة إلى بحث كلاً من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين للأمن والأمان.

أما في المبحث الثاني: فقد تطرقنا إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.

وتم التطرق في المبحث الثالث إلى التحديات والصعوبات الناجمة عن قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية التي تواجهها اليمن، وهذه الصعوبات والتحديات تمثلت بالتحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التحديات والصعوبات الأمنية.

Résumé

Yemen is the only country in the Arabian Peninsula, which has ratified the United Nations Convention of 1951 and its Protocol of 1967 related to the Status of Refugees. Furthermore, Yemen has humanely assumed its responsibilities vis-à-vis refugees despite challenges and crises that the country has been experiencing. In light of the above, have divided

this research into three sub-research works as follows:

First sub-research work, Have discussed the definition of asylum in the light of the 1951 Convention and Protocol of 1967, where a distinction between a refugee and an illegal migrant was made accordingly, besides identifying the body that is tasked to determine, who is a refugee. In addition, such a sub-research work discussed the genuine reasons, which are behind influx of large numbers of refugees and illegal migrants to Yemen, of which most prominent reasons are attributed to; conflict and instability in countries of origin, the geographical location of the Republic of Yemen, length of the Yemeni coastal areas, adoption of an open-door policy by Yemen, in addition to search for security and safety by both refugees and illegal migrants.

As for the second sub-research work, It has dealt with efforts being exerted by the Yemeni government and the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) in terms of providing protection to refugees, asylum seekers and illegal migrants.

As for the third sub-research work, It has covered the challenges and difficulties being caused by the asylum and illegal migration issues, of which Yemen faces as a result thereof. However, such difficulties and challenges are represented by economic, social, as well as security challenges and difficulties.

مقدمة :

تعد اليمن الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م والبروتوكول الملحق بها لعام 1967م، وقد اضطلعت اليمن بمسؤوليتها تجاه اللاجئين على نحو انساني جاد على الرغم من التحديات والازمات التي مرت بها اليمن ولا زالت تمر بها في أعقاب ثورات الربيع العربي التي حدثت في المنطقة، وعلى الرغم ايضا من إمكانيات اليمن الاقتصادية المحدودة إلا انها حافظت على تبني النهج الانساني تجاه كافة اللاجئين الواصلين اليها من مختلف منافذ الدولة والذين يحملون جنسيات مختلفة من دول القرن الافريقي وبعض الدول العربية، كما أن اليمن قد خصت اللاجئين الصوماليين منذ اندلاع النزاعات المسلحة في الصومال عام 1991م بقبولهم كلاجئين في اليمن منذ الوهلة الأولى ومع هذا التدفق المستمر والجماعي للواصلين الجدد من اللاجئين بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين وما يترتب على ذلك التدفق من تداعيات إلا أن اليمن لم تحظى بالاهتمام والدعم اللازمين من قبل المجتمع الدولي لمساعدتها في تحمل أعباء الاعداد المتزايدة للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

أهمية البحث :

أدى تطور الأوضاع الاخيرة في المنطقة إلى صرف الانتباه عن قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية في اليمن واتجاهها إلى قضايا اللجوء والهجرة في بعض دول المنطقة والتي أصبحت تعاني مؤخرا من تفاقم تدفق أعداد اللاجئين والمهاجرين إليها الأمر الذي أدى إلى تحمل اليمن أعباء أثقلت كاهلها وأصبحت تتحمل ما لا تطيق.

ولا شك أن اللجوء والهجرة غير الشرعية من القرن الافريقي تحديداً تلقي بظلالها السلبية على اليمن في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية والانسانية ومع ذلك لا تزال اليمن تتحمل ثقل تلك الأعباء عليها على أمل ان يضطلع المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته للإسهام بفاعلية لإيجاد حلول جذرية لهذه المعاناة.

مشكلة البحث :

من خلال هذا البحث سنقوم بالإجابة على التساؤل التالي :

الأسباب وراء تدفق الأعداد الكبيرة للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن وجهود الحكومة اليمنية ومفوضية اللاجئين في اليمن بحمايتهم والصعوبات والتحديات التي تواجه اليمن من جراء هذا التدفق.

منهجية البحث:

استخدمت المنهج التحليلي وكذلك اعتمدت على الاحصائيات الرسمية والوثائق الرسمية الصادرة من الجهات الحكومية والمفوضية السامية العليا لشؤون اللاجئين حيث قمت بتحليل ما ورد فيها لمحاولة الاجابة على التساؤلات المثارة في مشكلة البحث.

صعوبات واجهت البحث:

- قلة المعلومات والوثائق الرسمية وخاصة الاحصائيات الرسمية.
- تضارب الاحصائيات الرسمية الحكومية مع احصائيات المفوضية.
- وعلى ضوء ما تقدم فإننا سنقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:
- ❖ **المبحث الأول:** التعريف باللاجئين وأسباب تدفقهم إلى اليمن.
- **المطلب الأول:** تعريف باللاجئ على ضوء اتفاقية 1951م وبروتوكول 1967م.
- **المطلب الثاني:** أسباب تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن.
- ❖ **المبحث الثاني:** جهود الحكومة اليمنية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.
- **المطلب الأول:** جهود الحكومة اليمنية في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.
- **المطلب الثاني:** جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.
- ❖ **المبحث الثالث:** التحديات والصعوبات الناجمة عن قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية التي تواجهها الجمهورية اليمنية.
- **المطلب الأول:** التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.
- **المطلب الثاني:** التحديات والصعوبات الأمن.

الختامة

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع

المبحث الأول:

التعريف باللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وأسباب تدفقهم إلى اليمن

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف اللاجئ والشروط التي تنطبق عليه والفرق بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي، وكذا أسباب تدفق اللاجئين إلى اليمن وسيكون ذلك في مطلبين: المطلب الأول: تعريف اللجوء على ضوء اتفاقية 1951 م وبروتوكول 1967 م المطلب الثاني: أسباب تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن

المطلب الأول

تعريف اللجوء على ضوء اتفاقية 1951 م وبروتوكول 1967 م

استقر الفقه والعمل الدوليان على أن الشخص الذي تقرر الحق في طلب اللجوء من أجله هو من يطلق عليه مصطلح «لاجئ»¹.

وقد نصت المادة (1) من اتفاقية 1951 م وبروتوكول 1967 م على أن اللاجئ هو «كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه ودينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد».

يتضح من التعريف السابق أنه يشترط لاكتساب صفة اللاجئ توافر الشروط الآتية²:

1. أن يتواجد الشخص خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو بلد إقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية.
2. أن يوجد خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.
3. أن الشخص المعني لا يستطيع أو لا يرغب في حماية بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نميز بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي وذلك على النحو الآتي³:

– اللاجئين هم من يفرض عليهم الخروج من بلدانهم بسبب ما يتعرضون له من تهديد واضطهاد إما عن طريق الدولة أو بسبب عدم قدرة دولهم على تقديم الحماية لهم.

(1) الدكتور/ أحمد الرشدي - الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان - دراسة في ضوء المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية، بحث مقدم إلى ندوة الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، غير مذكور عام النشر ص 14.

(2) الدكتور/ أحمد أبو الوفا - حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين دراسة مقارنة - الرياض 2009 م ص 41.

(3) الدليل السريع: اللاجئين ومطالبوا اللجوء والتنازحون داخلياً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ص 3.

ومقارنة بالمهاجر فإن المهاجر يستطيع أن يغادر بلاده لأسباب عدة فالمهاجر الاقتصادي هو ذلك الشخص الذي يغادر موطنه طواعية ولأسباب متعددة وغير مترتبة بالاضطهاد مثل البحث عن فرص عمل أو لم شمل الأسرة أو أغراض دراسية أو أسباب علاجية.

– اللاجئ لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي بدون أن يضع حياته في خطر أما المهاجر فهو يتمتع بخدمات الحماية والاستشارة وأيضا الخدمات الإدارية لبلده الأصلي سواء كان خارج بلده أو عند رجوعه إليها.

من خلال ما سبق استطعنا أن نصل إلى تحديد صفة اللاجئ، عن المهاجر سواء المهاجر الذي يخرج من بلده بطريقة شرعية أو بطريقة غير شرعية.

أما فيما يتعلق بالجهة التي تحدد من هو لاجئ، فإن الأصل يعود في ذلك إلى الدولة المستضيفة هي الجهة التي تحدد ما إذا كان الشخص ينطبق عليه أو عليها صفة اللاجئ ولكن هناك دول لا تملك أي تشريعات بخصوص اللاجئين ولا أي بنية تحتية إدارية وقدرات من أجل القيام بمسؤولياتها التي تأتي ضمن اتفاقية 1951م، وفي هذه الحالة تقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالمساعدة في هذه العملية وتطوير الإجراءات والتدريب من أجل هذا الغرض.

المطلب الثاني

أسباب تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن.

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في لجوء الآلاف من المواطنين من بلدانهم الأصلية إلى دول أخرى وعلى وجه الخصوص دول الجوار، هرباً من الاضطهاد والحروب والبحث عن مكان آمن، وتعد دول منطقة القرن الأفريقي من أكثر الدول التي تعاني من اضطرابات داخلية ونزاعات قبلية وحروب إقليمية إضافة إلى ضعف مواردها الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والصحية فيها، وهو ما دفع بمواطنيها إلى اللجوء إلى دول أخرى أكثر استقراراً وأماناً⁴.

وتعتبر اليمن إحدى تلك الدول بحكم موقعها. فمنذ بداية العام 2010م حتى شهر مايو 2013م بلغت أعداد الواصلين الجدد في نقاط العبور أكثر من 434 ألف شخص بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حين أن الأعداد الفعلية أكثر من ذلك بكثير، وقد بلغ أعداد اللاجئين المسجلين من قبل المفوضية حتى مايو 2013م حوالي 297 ألف لاجئ، يشكل الصوماليين 95% من إجمالي المسجلين، وفي ذات الوقت تشير التقديرات الحكومية إلى أن أعداد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من القرن الأفريقي إلى اليمن يتجاوز

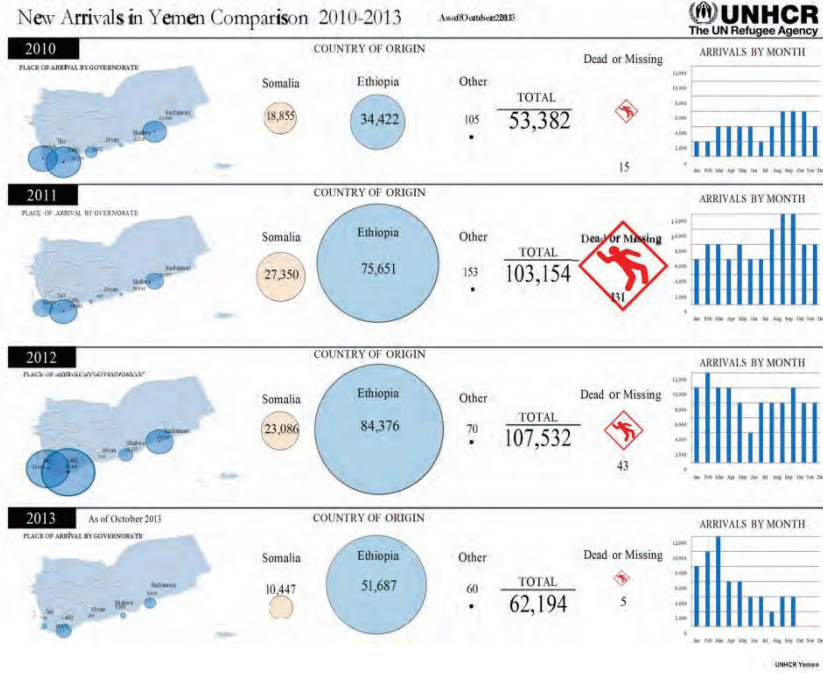
□ 1990-2010

4

مركز دراسات الهجرة واللاجئين، جامعة صنعاء 2013 ص 55-60.

المليون شخص⁵.

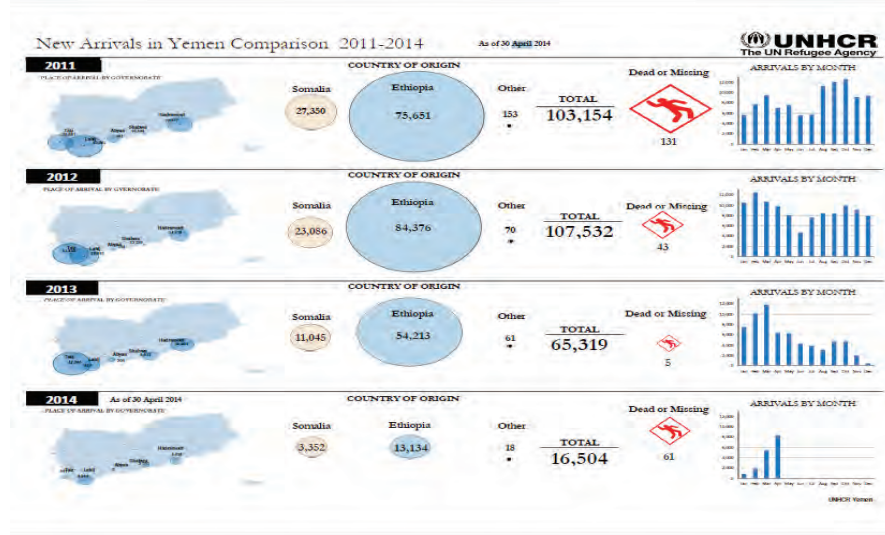
الرسم البياني رقم (1) يوضح أعداد الواصلين الجدد للفترة من 2010-2013م



المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - اليمن 2014

ويتبين لنا من خلال الرسم البياني رقم (1) أن أعداد اللاجئين في تزايد مستمر وتواجه اليمن اليوم تحديات كبيرة تتمثل بتدفقات الهجرة المختلطة ففي الوقت الذي يهرب فيه البعض من الحرب والاضطهاد في القرن الأفريقي، يسعى آخرون للحصول على فرص اقتصادية في دول الخليج وهم يعتبرون اليمن نقطة عبور إلى هذه الدول وهو ما يطلق عليه بالهجرة المختلطة، الرسم البياني رقم (2) يوضح أعداد الواصلين الجدد للفترة من 2011-2014م

(5) تصريح صحفي للدكتور علي مثنى حسن، نائب وزير الخارجية اليمنية، رئيس اللجنة الوطنية العليا لشؤون اللاجئين في اليمن السابق، 2013/11/10م.



المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - اليمن 2014

وإذا ما تطرقنا إلى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى لجوء الآلاف من مواطني القرن الأفريقي إلى اليمن سنجد أنها على النحو الآتي:

1. الصراع وعدم الاستقرار:

كثير من دول القرن الأفريقي تعيش حالة صراع دائم وعدم استقرار فالصراع في الصومال ما زال قائماً منذ العام 1991م إلى وقتنا الراهن بالإضافة إلى الصراعات العرقية والأثنية والدينية في بعض دول القرن الأفريقي، فعدم الاستقرار يعتبر العامل الرئيسي في عملية اللجوء إلى الأراضي اليمنية⁶.

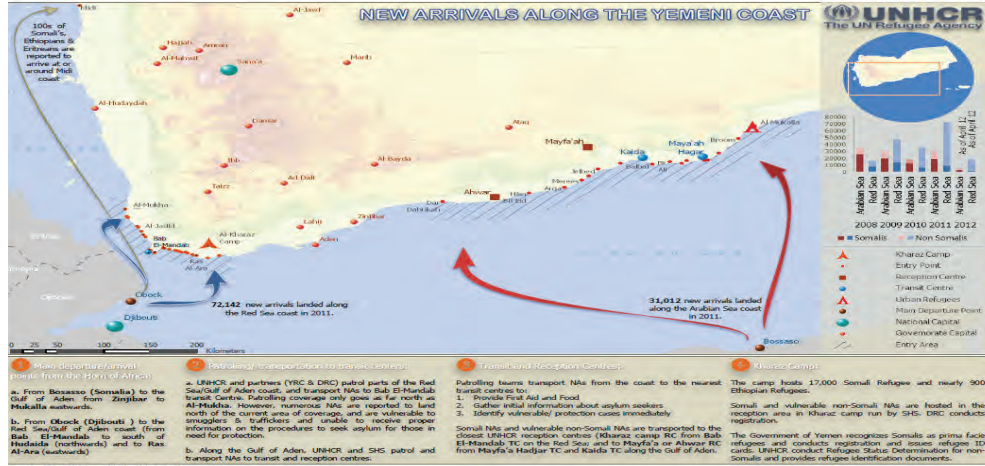
2. الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية:

يعد موقع الجمهورية اليمنية من الناحية الجغرافية حلقة فاصلة بين أغنى الدول العربية وهي دول الخليج العربي وأشد الدول فقراً وهي دول منطقة القرن الأفريقي والتي تعاني أيضاً من عدم الاستقرار السياسي وهو ما جعل اليمن منطقة عبور لسكان القرن الأفريقي الراغبين في الوصول إلى دول الخليج العربي⁷.

(6) الدكتور حمود ناصر القديمي، الهجرة غير المشروعة في الجمهورية اليمنية أسبابها وآثارها والحلول المقترحة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر، المنعقدة من 8-10 فبراير 2010 بجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص 3.

(7) تطورات الأزمة الصومالية (التقرير الاستراتيجي اليمني) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء 2009م ص 385-386.

خريطة توضح مواقع انطلاق قوارب التهريب للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وأماكن وصولهم في أراضي الجمهورية اليمنية.



3. طول السواحل اليمنية :

تتمتع الجمهورية اليمنية بسواحل ممتدة تصل إلى 2500 كم تطل على البحر الأحمر غرباً وخليج عدن وبحر العرب جنوباً مما جعلها غير قادرة على السيطرة الكاملة على هذه السواحل بحكم الإمكانيات المادية والبشرية المحدودة لليمن، وهو ما ساعد على تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الغير شرعيين وإلى اليمن.

4. إتهاج اليمن سياسية الباب المفتوح:

انتهجت اليمن منذ اندلاع النزاع المسلح في الصومال عام 1991م سياسية الباب المفتوح للاجئين الصوماليين، فاللاجئ الصومالي يعتبر لاجئ منذ الوهلة الأولى، على العكس من ذلك بالنسبة للاجئين من الجنسيات الأخرى الذين يعتبروا طالبي لجوء، إلى حين البث في طلباتهم والأمر الذي ساعد على تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين هذا.

5. مصادقة اليمن على الاتفاقية الخاصة باللجوء :

تعتبر اليمن الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية المصادقة على اتفاقية اللجوء لعام 1951م وبروتوكول 1967م، حيث صادقت اليمن على هذه الاتفاقية في عام 1980م.

المبحث الثاني

جهود الحكومة اليمنية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين

سنتطرق في هذا البحث إلى الجهود المبذولة من الحكومة وكذا مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في اليمن في تقديم الحماية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى اليمن بشكل متواصل ولكي نوضح هذه الحماية سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول: جهود الحكومة اليمنية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الثاني: جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقديم الحماية للاجئين وطالبي اللجوء.

المطلب الأول

جهود الحكومة اليمنية في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين

تبذل الحكومة اليمنية جهوداً كبيرة في مجال حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين حيث تقوم بتوفير خدمات الرعاية الإنسانية والاحتياجات الأساسية لهم وفقاً لإمكانياتها المتاحة بالتعاون مع المنظمات العاملة في المجال الإنساني وفي مقدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فمنذ عام 2008م حققت اليمن الكثير من الانجازات في هذا الجانب، وفيما يلي أبرزها⁸:

- تقوم قوات خفر السواحل وفقاً لإمكانياتها المتاحة بتأمين وصول القادمين إلى السواحل اليمنية والمساعدة في عملية البحث والانقاذ البحري عند تعرض القوارب التي تقلهم للأعطال والحوادث الكارثية. ولغرض رفع مستوى الأداء تم تنفيذ عدداً من برامج بناء القدرات والتدريب للكوارث العاملة في خفر السواحل وأمن الحدود مما حقق نتائج إيجابية تمثلت في انخفاض عدد الغرقى والمنكوبين في عرض البحر وكذا انخفاض في عدد ضحايا العنف الذي يمارس نحوهم من قبل المهربين.
- قيام القوات البحرية وفقاً لإمكانياتها المتاحة بحماية وضبط الحدود البحرية اليمنية والاسهام في حماية الحدود البرية والتصدي للعديد من العمليات الارهابية وأعمال القرصنة في المياه الإقليمية والدولية وتنفيذ العديد من المهام النوعية في مجال البحث والانقاذ للقوارب المنكوبة في عرض البحر والتي تقل المتوجهين إلى السواحل اليمنية من القرن الافريقي، كما تم ضبط مجموعة المهربين والتصدي لعدد من عمليات القرصنة والتسلل. كما اضطلع حرس الحدود

8 - مخرجات ورشة العمل الخاصة بالهجرة واللجوء في اليمن التي اقامتها وزارة الخارجية اليمنية، صنعاء 6-7 يوليو 2013م ص 385-386.

- بمسئوليته من خلال تنفيذ العديد من المهام لتأمين وفرض الرقابة على الحدود.
- إعداد وتنفيذ خطة أمنية مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة بين قيادة المنطقة الأمنية الرابعة والسلطات المحلية تم من خلالها القضاء على عصابات التهريب، ومداومة أحواش المهربين وإطلاق سراح عدد من المحتجزين، وكذا نشر قوات أمنية على الشريط الساحلي بالتعاون والتنسيق مع المجتمعات المحلية والتي أسهمت بشكل كبير في الحد من التهريب والتي عادة ما يكون ضحاياها من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.
- قيام الحكومة بالتعاون والشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة والسفارة الاثيوبية بصنعاء وبدعم من المانحين، بإعادة 25.500 مهاجر إثيوبي غير شرعي إلى بلدهم خلال الفترة 2011 - يونيو 2013م، في حين فضل عدد منهم العودة إلى وطنه على نفقته الخاصة (وفقاً لبيانات وإحصائيات الإدارة العامة للمتابعة والترحيل بمصلحة الجوازات)، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سبق وأن قامت بجهود ذاتية خلال الفترات الماضية لإعادة أعداد مضاعفة إلى بلدانهم على نفقتها الخاصة، في حين لا تزال الجهود مستمرة بين الحكومة وشركائها لإعادة الكثير منهم إلى بلدانهم.
- التزام الجهات المعنية بمبدأ عدم الرد القسري لطالبي اللجوء والتعامل معهم باعتبارهم ضحايا، ايضاً منها بالتزاماتها الدولية والإنسانية في هذا الجانب.
- تقوم الحكومة بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة بترتيبات الاستقبال من خلال نقاط العبور المؤقتة « خرز - ميفعة - أحور - وباب المنذب ».

المطلب الثاني

جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقديم الحماية للاجئين وطالبي اللجوء

يسهم مكتب المفوضية في اليمن توفير الحماية والمساعدة للاجئين القادمين إلى اليمن، فقد تأسس مكتب المفوضية في اليمن رسمياً عام 1992م بهدف توفير الحماية والمساعدة للاجئين الصوماليين بعد سقوط النظام في الصومال عام 1991م بعد أن كان مكتب اتصال وتنسيق في بداية الثمانينات⁹.

ومن المهام الرئيسية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة توفير الحماية الدولية للاجئين والسعي لإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم وذلك من خلال تسهيل عملية العودة الطوعية إلى الوطن للاجئين أو إدماجهم في المجتمعات الوطنية الجديدة أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. وفيما يلي أبرز الخدمات التي تقدمها المفوضية للاجئين في اليمن:

9 - الدكتور/ يحيى علي حسن الصراي، المشروعية القانونية والابعاد الأمنية للهجرة الوافدة، دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية، دار النهضة المصرية، القاهرة 2009م ص303.

خدمات الحماية :

حيث تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن على تقديم خدمات الحماية وفقاً للمبادئ التي تحكم المفوضية عند تقديمها لخدمات الحماية للأشخاص محل عنايتها وهي السرية وعدم التمييز¹⁰ وهذه الخدمات على النحو الآتي:

خدمات الاستقبال: تدير المفوضية ثلاثة مراكز لاستقبال اللاجئين إلى اليمن، وهي في مخيم خرز، وفي أحور، وميفعة، حيث يتم جمع بيانات التسجيل حول الوافدين الجدد في مراكز الاستقبال الثلاثة، وذلك عن طريق اخذ المعلومات الشخصية الأساسية، وكذلك الصور ثم تنقل المعلومات إلى المكتب الفرعي للمفوضية في عدن، ويتم تزويد الحكومة اليمنية بها شهرياً¹¹.

- مقابلات التسجيل لطالبي اللجوء من غير الصوماليين، بالإضافة إلى مقابلات تحديد وضع اللاجئين من غير الصوماليين.

- تقديم الاستشارات القانونية.
- الدفاع عن اللاجئين أمام الجهات القضائية.
- مقابلة الحالات التي لديها مشكلات ذات طابع قانوني لمعرفة (نوع المشكلة تحديد مدى احتياج الحالة للحماية ونوع الحماية التي يجب تقديمها).
- متابعة قضايا اللاجئين لدى الجهات الأمنية والقضائية.
- زيارة السجون لمعرفة عدد اللاجئين السجناء، وأسمائهم، وجنسياتهم، وما هي التهم المنسوبة إليهم؟ والجهة الأمرة بالحبس؟ والأحكام الصادرة ضدهم؟
- مقابلة اللاجئين السجناء لتحديد مدى احتياجاتهم للدعم القانوني (الدفاع عنهم أمام الجهات القضائية).
- استلام اللاجئين من السجن بعد انقضاء المدة المحكوم بها.
- النزول إلى مراكز الاحتجاز لمتابعة بعض الحالات.
- تقديم التوعية القانونية بالقوانين اليمنية للاجئين، والأشخاص محل عناية المفوضية.
- القيام بالدورات التدريبية، وورش العمل للجهات الحكومية، وغير الحكومية.

الخدمات الاجتماعية :

تعد وحدة الخدمات الاجتماعية في المفوضية المسؤولة عن مساعدة اللاجئين ليصبحوا قادرين على مساعدة أنفسهم وذلك من خلال تنظيم مجتمع اللاجئين وحثهم على المشاركة الفعالة من أجل الاعتماد على الذات، ويتم تنفيذ تلك الخدمات عن طريق شركاء تنفيذيين للمفوضية، وتضع المفوضية عند تقديمها لهذه الخدمات مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً وهم طالبا اللجوء

10 - وجدان ما جد حمزة الدفاعي: دور المفوضية السامية للأمم المتحدة في رعاية اللاجئين - مصدر سبق ذكره - ص 77.

11 - تحليل الثغرات المتعلقة بحماية اللاجئين وملتزمسي اللجوء في اليمن، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صنعاء يوليو 2008م، ص 29.

واللاجئون من الفئات التالية : (ذوو الاعاقة، المسنون، المرضى الأطفال غير المصحوبين¹²، السيدات اللاتي تعرضن للاعتداء، والمتعايشون مع فيروس نقص المناعة (الايدز)). ومن هذه الخدمات التي تقدمها المفوضية عن طريق شركائها التنفيذيين وعلى سبيل المثال وليس الحصر الآتي:

- الاستشارات الاجتماعية والمساعدات المالية والعينية.
- الاستجابة الفورية لحوادث العنف.
- التدريب المهني.
- التوعية.
- التدريب على المهارات.
- مساعدتهم على التعليم من خلال ادارة ودعم مدرسة في مخيم خرز ومدرسة أخرى في منطقة البساتين في عدن.
- إعادة تأهيل ذوي الاعاقة في إطار المجتمع.
- توزيع بعض المساعدات المالية للاجئين الضعفاء مادياً وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقديم القروض الصغيرة لمشاريع الاعتماد على الذات.

البحث عن حلول دائمة لمشكلة اللجوء :

من ضمن المهام الرئيسية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الحماية من الاعادة القسرية وضمان التمتع بحقوق الانسان الاساسية وكذا ضمان التمتع بحقوق اتفاقية 1951م وهو إيجاد حل دائم، حيث اسهمت المفوضية في عام 2007م بتسهيل عودة 415 شخصاً إلى الصومال، وهو ما يطلق عليه بالعودة الطوعية كإحدى الحلول الدائمة.

المبحث الثالث

التحديات والصعوبات الناجمة عن قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية التي تواجهها اليمن¹³

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية والإنجازات التي تحققت في إطار اللجوء والهجرة غير الشرعية إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات والآثار السلبية المترتبة على ذلك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتوضيح تلك الصعوبات سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو الآتي:

12 - الأطفال غير المصحوبين يقصد بهم الأطفال الذين فقدوا أحد أو كلا الابوين ولا يعلمون مصيرهم.

13 - مخرجات ورشة العمل الخاصة بالهجرة واللجوء في اليمن التي اقامتها وزارة الخارجية في الفترة من 6-7 يوليو 2013م.

المطلب الأول: التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: التحديات والصعوبات الامنية.

المطلب الأول

التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

- هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجهها الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية واللجوء في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية تتمثل في الآتي:
1. التحديات الداخلية المتمثلة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها اليمن والتي من أهم تداعياتها تدهور الوضع الإنساني وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الأمن الغذائي ونقص الموارد وهو الأمر الذي أضعف من قدرة اليمن على القيام بالتزاماتها تجاه اللاجئين بالشكل الأمثل.
 2. زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على اليمن جراء التدفق الجماعي والمستمر لطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين من دول القرن الأفريقي الأمر الذي يؤدي إلى الإرباك والقصور في إدارة شؤون اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين خاصة في ظل عدم وجود حلول جذرية.
 3. التحديات الاجتماعية مثل تركز اللاجئين والمهاجرين بشكل أكبر في المدن الرئيسية مما يؤدي إلى الضغط على مرافق الخدمات العامة وإفلاق السكنية العامة والنظام العام داخل المجتمع وعدم التزام البعض بالقوانين الوطنية وإدخال عادات وتقاليدهم الجديدة على المجتمع المدني، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التسول خاصة في المناطق الساحلية.
 4. منافسة الوافدين من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين للعمالة اليمنية في أسواق العمل بلا ضوابط وذلك بسبب قبلوهم لأجور متدنية مما يقلل من فرص العمل للمواطن اليمني في ظل ارتفاع معدلات البطالة في اليمن خصوصاً وأن الواصلين الجدد من الفئة العمرية الشابة 16 - 40 عام الأمر الذي يشكل أحد عوامل الجذب لاستمرار تدفقهم إلى الأراضي اليمنية في ظل عدم وجود تنظيم قانوني لعمل اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في اليمن.
 5. عدم كفاية التمويل الدولي من قبل المانحين للمساعدة في مواجهة تدفق اللاجئين والمهاجرين الغير شرعيين وعدم إيفاء المانحين بتعهداتهم المالية في هذا الجانب بالإضافة إلى قلة المساعدات المقدمة من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية ما يضعف دورها تجاه اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.
 6. عدم اعتماد ميزانيات سنوية للجنة الوطنية لشؤون اللاجئين والإدارة العامة للاجئين يضاعف من دورها في تحمل مسؤولياتها بالشكل الأمثل بما في ذلك عدم تواجد فروع للإدارة العامة للاجئين في مراكز الاستقبال وما يترتب عن ذلك من غياب للإحصائيات والبيانات من مصادر حكومية لعدد

7. الواصلين والاعتماد بشكل رئيسي على إحصائيات المفوضية. يعاني بعض اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الواصلين إلى اليمن من أوضاع صحية متردية نتيجة الأمراض والأوبئة التي يحملونها والتي قد تؤدي إلى انتشارها وانتقالها إلى المحيط الذي يعيش فيه اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين ويعود السبب في ذلك لعدم خضوعهم لإجراءات الفحص الطبي خاصة عند نقاط الوصول نتيجة تواضع الإمكانيات الصحية المتوفرة.

المطلب الثاني

التحديات والصعوبات الأمنية:

- التحديات والصعوبات الأمنية لا تقل أهمية عن التحديات والصعوبات الاجتماعية والصحية، فالتدفق الكبير وبشكل مستمر للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وطول السواحل اليمنية يجعل هذه الأجهزة تواجه تحديات كبيرة تتمثل في الآتي:
1. صعوبة مواجهة عمليات الإنزال العشوائي المستمر للواصلين إلى السواحل اليمنية نتيجة امتداد الحدود الساحلية اليمنية إلى نحو 2500 كم في ظل الإمكانيات المتواضعة في هذا الإطار.
 2. محدودية إمكانيات وموارد الأجهزة الأمنية حال دون قيامها بواجباتها لإنقاذ القانون ومنع الجريمة وحماية الضحايا في سياق اللجوء والهجرة والعمل على الحد منها على الرغم من الجهود الحكومية المستمرة في متابعة مثل هذه الجرائم.
 3. تزايد نسبة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات والقرصنة وتجارة الأسلحة والأعمال الإرهابية بالإضافة إلى التوسع المستمر في أنشطة شبكات التهريب والاتجار بالبشر.
 4. إبعاد دول الجوار لبعض اللاجئين أو المهاجرين إلى داخل الحدود البرية اليمنية دون تنسيق مسبق مع سلطات الحدود اليمنية يزيد من حجم أعباء المشكلة على اليمن.
 5. قلة عدد المخيمات ومراكز الإيواء لاستيعاب اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين على الشريط الحدودي، مما تسبب في انتشارهم بشكل عشوائي في المناطق الحضرية والريفية وتحول الكثير من مناطق الوصول والعبور إلى أماكن استقرار دائم للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وبأعداد مهولة (الحديدة ورداع)، كما أن تواجدهم لفترات طويلة قد يؤدي إلى طمس الهوية اليمنية وبرز أقلية في أوساط المجتمع اليمني.

الختام:

- هدف البحث إلى إبراز أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجمهورية اليمنية في قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن حيث حاولنا قبل الخوض في موضوع البحث أن نوضح من هو اللاجئ وما هي الشروط التي يجب أن تنطبق عليه حتى يتمتع بصفة لاجئ، وقارنا ذلك بالمهاجرين غير الشرعيين وكذا أسباب تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن وبعدها تطرقنا إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية في توفير الحماية للاجئين وكذا المهاجرين غير الشرعيين وكذا دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن، وبعدها أوضحنا كيف أن هناك صعوبات وتحديات تواجه اليمن من جراء هذا التدفق المستمر لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من دول القرن الأفريقي على وجه التحديد وأبرزنا أهم تلك الصعوبات والتحديات التي تواجه الجمهورية اليمنية في هذا الجانب وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية :
- 1) تعتبر اليمن الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م وبروتوكول 1967م.
 - 2) خصت اليمن اللاجئين الصوماليين منذ 1991م أي منذ اندلاع النزاعات المسلحة في الصومال بقبولهم كلاجئين منذ الوهلة الأولى.
 - 3) عدم الاستقرار الأوضاع في دول القرن الأفريقي ساعد بشكل كبير على تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن.
 - 4) بدلت الحكومة اليمنية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن جهوداً كبيرة في مجال حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.
 - 5) على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في مجال الحماية للاجئين والمهاجرين غير شرعيين إلا أنها تواجه العديد من التحديات والصعوبات أبرزها التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية.
 - 6) قلة الدعم المادي المقدم إلى اليمن من قبل المجتمع الدولي لمواجهة التدفق المتزايد للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.
 - 7) أغلب المهاجرين غير الشرعيين يتخذوا من اليمن نقطة عبور إلى دول الجوار أو إلى أوروبا.

التوصيات:

1. ضرورة الالتزام بإعلان صنعاء الصادر عن المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الافريقي الى اليمن والمنعقد في 11-13 نوفمبر 2013م.
2. ضرورة سعي المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة المختلطة لطالبي اللجوء واللاجئين من دول القرن الأفريقي إلى اليمن والدول المجاورة وكذا معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساعدة دول المصدر في تحقيق التنمية الشاملة للتغلب على الفقر والقدرة على التكيف والاستقرار في بلدانهم الأصلية.
3. مضاعفة الجهود لإيجاد أوضاع الملائمة للعودة الطوعية الآمنة والمستدامة.
4. ضرورة تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لليمن فيما يتعلق باللجوء والهجرة من خلال بحث إمكانية إعداد قانون وطني للجوء وإعداد استراتيجيات وطنية للجوء بما يتواءم مع التزامات اليمن الدولية والاستفادة من التجارب والخبرات الدول في هذا الإطار.
5. إعادة النظر في سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها اليمن تجاه اللاجئين الصوماليين لتسهيل إجراءات دخولهم التي لا تزال قيد التطبيق منذ بداية الأزمة الصومالية.
6. تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي مع الدول المعنية بما يساهم في الحد من الهجرة المختلطة.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. الدكتور/ أحمد أبو الوفا: حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين، دراسة مقارنة، الرياض 2009م.
 2. الدكتور/ أحمد الرشيد، الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان، دراسة في ضوء المواثيق الدولية وبعض الدساتير والتشريعات العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، غير مذكور عام النشر.
 3. وجدان ماجد حمزة الدفاعي، دور المفوضية السامية للأمم المتحدة في رعاية اللاجئين دراسة حالة لاجئي دول القرن الأفريقي في اليمن للفترة 1990-2010م، مركز دراسات الهجرة واللاجئين - جامعة صنعاء 2013م.
 4. الدكتور/ يحيى علي حسن الصرابي، المشروعية القانونية والابعد الامنية للهجرة الوافدة، دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية، دار النهضة العربية، القاهرة 2000م.
- ثانياً: المؤتمرات والندوات:
1. الدكتور/ حمود ناصر القديمي، الهجرة غير الشرعية في الجمهورية اليمنية، أسبابها وآثارها والحلول المقترحة (رؤية الحكومة اليمنية) ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر، المنعقدة للفترة من 8-10 فبراير 2010م بجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
 2. الدكتور/ علي مثنى حسن، تدفق اللاجئين على اليمن وأثره (اقتصاديًا - اجتماعيًا - قانونيًا - أمنياً) المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان، 9-10 ديسمبر 2012م، صنعاء.
- ثالثاً: الاتفاقيات والاعلانات:
1. اتفاقية اللاجئين لعام 1951م والبروتوكول الملحق بها لعام 1967م.
 2. إعلان صنعاء الصادر عن المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن من 11-13 نوفمبر 2013م.
- رابعاً: التقارير
1. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء 2009م.
 2. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدليل السريع، اللاجئون وطالبوا اللجوء والنازحون داخلياً 2013م.
 3. وزارة الخارجية اليمنية، مخرجات ورشة العمل الخاصة بالهجرة واللجوء في اليمن، 6-7 يوليو 2013م بصنعاء.